الذي علم بالضرورة كونها من دين الاسلام وان من اعتقدها تقليدا اهل بكون مؤمنا
مخيرا عليه احكام المومنين في الدنيا والاخرة وان كان عاصيا بتركه النظر
والاستدلال واما ما يقال من ان القول بجواز التقليد انما لم يكن عن دليل
فيا طل وان كان عنه فتنا قض فهو مغلطة ظاهرة لان الكلام في صحة
ايمان المقلد لا في جواز التقليد لا يقال المقصود ان التقليد لا يكفي في
الخروج عن عهدة الواجب فما وجب العلم به من اصول الاسلام وبعض
هذه الوجوه ينبيه ذلك لانا نقول هذا مما لا نزاع ولا حاجة به الى
هذه الوجوه الضعيفة لثبوته بالنص والاجماع على وجوب النظر
والاستدلال **وبعضهم** اي القوم كابن السبكي **حقق فيه** اي في ايمان
المقلد **الكشفا** بان الاطلاق اي البيان يبغي ان بعض الصلة كشف عن
حقيقته الحالية ايمان المقلد بان يبين ما هو المعتمد فيه عند اهل السنة
وهذا احد اطلاقات التحقيق في لسانهم والثاني اثبات الشيء بدليله
وهو اشهر استعمالا له والثالث بيان الشيء على ما هو عليه في الواقع
وفي بمعنى عن ان علقت بالكشف ثم عطف على حقق عطف مفصل على
مجمل مثل توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه وغسل رجليه
فقال اي ذلك البعض **ان يجزم** المقلد اعتقاده **بقول الغير** دون
حجة بحيث لا يكون عنده ادنى تردد ولا شك بالفعل كما جزم به شيخ
استاذنا بل لو فرض رجوع ذلك الغير عما اخبره به مما اعتقده هو لا يرجع
الحملي وهذا هو المعتمد في تعريف التقليد كما قدمناه عن ابن عرفة
كفى ايمانه عند اهل السنة الاشعري وغيره في اجراء الاحكام الدنيوية
والاخروية فيناكح ويرث ويورث ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين
ولا يخلد في النار بل يعاقب فيها على قدر جرمه ان اراد الله تعذيبه
لذلك فيها ثم يخرج بالشفاعة او بامل الايمان او غيرهما ويدخل
الجنة اما اجراء احكام الاسلام عليه في الدنيا **فوفاق** واما اجراء احكامه
عليه في الاخرة فعند المحققين خلافا لكثير من المبتدعة في انه في
الاخرة بمانف عقاب الكفار احتجا الاولون بمثل قوله تعالى ولا تقولوا
لمن القى اليكم السلام لست مومنا الاية وقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى صلاتنا ودخل مسجدنا واستقبل قبلتنا فهو مسلم ودفعه اخرون
بانه محمول على الاسلام اي حق الاحكام الدنيوية واجيب بانه
لا دليل على التخصيص واحتج اخرون بانه جاهل بالله ورسوله
ودينه والجهل بذلك كفر ودفعه الاولون بانه وان كان جاهلا لكنه
معذور فيجوز ان يستفق عقابه لذلك على ان جملة ذلك انما هو من
بعض الوجوه والجهل به تعالى من بعض الوجوه غير كفر وليس احد من

اهل

اهل السنة بجملة تعالى الا كذلك فانهم على اختلاف مذاهبهم اعترفوا بانه
تعالى فيهم ازلي قائم بذاته موجود لذاته العالم وان خالفين هذه المشتقات
واصل اشتقاقها فانهم ثبتت له تعالى الابطريق الاجمال وسنتبع في مباحثه
الكبار طرفا نافعا في هذا المعنى ان شاء الله تعالى على ما يتبين به كثير
من كلامهم وغايته تتبين بها انهم **وان لا** يجزم المقلد عقده بما اخبر به الغير
مما يجب عليه اعتقاده بان اخذه منه مع تردد وشك بالفعل **لم يزل**
ذلك المقلد مرتكبا **في الضير** اي الضرر بعدم دخوله في الاسلام
جازما وخرج عن عهدة ما كلف به بسؤ طلب منه عنها او نوع وهو الايمان
قيل وهذا الفهم ليس محل خلاف عند القوم بل هم متفقون على عدم
صحة ايمانه وعليه يكون حمل كلام الاشعري ان صح هذا فهذا تاويل
اخر لكلامه وما اختلفا اتفاقا عن المحلي مشهور بجريان الخلاف فيه فليتامل
قال البدر قال السمد اعلم ان التاويلين بان ايمان المقلد ليس
بصحيح اوليس بنافع اختلفوا فمنهم من قال لا يشترط اثبات الاعتقاد على
الاستدلال عقليا بل كل مسبلة يكفي اثباتها على قول من عرف رسالة نبينا
صلى الله عليه وسلم بالمعجز مشاهدة او تواترا او على الاجماع ينتقل
قول النبي صلى الله عليه وسلم بحدوث العالم وثبوت الصانع ووحدانيته
عز وجل ومنهم من قال لا بد من اثبات الاعتقاد في كل مسبلة من الاصول
على دليل عقلي لكن لا يشترط الافتقار على التعبير عنه ولا حال دلة
الحضور وقع الشبه كما هو المشهور عن الشيخ ابي الحسن الاشعري
حتى حكي عنه ان من لم يكن كذلك لم يكن مومنا لكن ذكر عبد القاهر البغدادي
ان هذا وان لم يكن عند الاشعري مومنا على الاطلاق فليس بكافر
لوجود المضيق بل لكنه عاص بترك النظر والاستدلال لا ذي يعفو الله
عنه او يعفو به بفضله وعافيته الجنة وهذا يبين بان مراد
الاشعري انه لا يكون مومنا على الكمال كما في ترك الاعمال والا فهو
لا يقول بالمنزلة بين المنزلتين ولا بد حود غير المومن الجنة وعند هذا
يظهر انه لا خلاف معنى على التحقيق قلت وهذا هو التاويل لكلام
الاشعري الذي وعدنا ان به وما يوشك يوجوب تاويل كلامه
ان القول بوجوب الاقتدار على تقرير الادلة ودفع الشبه عنها
ليس الا لابي هاشم المجاي كما مر انفا ثم قال ومنهم من قال لا بد من اثبات
الاعتقاد على الدليل من الادلة على ما دلت الخصوم وحل ما يورد
عليه من الاشكالات وابيد ذهب المتزلة ولم يحكموا بايمانه
من عجز عن شيء من ذلك بل حكم ابو هاشم بكفره فان بنوا ذلك على انه
ترك النظر الذي يخرج من الايمان اذا طرات ولم يمنع من الدخول فيه

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)